الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

متى يعاد الإعتبار لعالم الآثار الجليل شاه محمد علي الصيواني ؟

رياض جاسم محمد فيلي

شاه محمد علي الصيواني (أبو ريزان) شخصية علمية وأكاديمية من مواليد بغداد / عام ١٩٣٤ ، من عائلة كردية فيلية معروفة (فأخوه الأستاذ المحامي حسين صيواني مدير المدرسة الفيلية "رحمه الله" ، وأبن أخته النائب عامر ثامر علي عضو مجلس النواب الحالي) ، وأكمل دراسته الجامعية في عام ١٩٥٨ حيث تخرج من قسم الآثار / كلية الآداب –جامعة بغداد ، وفي نفس السنة عين في دائرة الآثار ، وتدرج في الوظيفة الحكومية ليصبح خبيراً آثارياً مسجلاً لدى الأمم المتحدة ، وعمل في مجال إختصاصه في جامعة أبو ظبي بدولة الأمارات العربية المتحدة ، وأستاذاً محاضراً في جامعات المملكة العربية السعودية ، وعاصر عدداً من علماء الآثار الأجلاء أمثال الأساتذة المعروفين طه باقر ، وأحمد سوسة ، وعرف عنه إجادته وإتقانه للغة المسمارية السومرية وغيرها من لغات العراق القديمة ، كما قام بإجراء العديد من التنقيبات والكشوفات على المواقع الآثارية الممتدة على أرض سومر وأكد وأور ولكش وآشور وبابل والوركاء والحضر عبر مسح ميداني دقيق ، معززاً بالأبحاث العلمية الدقيقة ،

وهذا ما تجلى بمؤلفه الكتاب الموسوم «أور بين الماضي والحاضر» المطبوع من قبل المديرية العامة للآثار سنة ١٩٧٦ ، والذي أصبح من المناهج الدراسية المعتمدة على المستوى التعليمي والتربوي ، ومن خلال بحثه وتحقيقه عن القطع الآثارية يكتشف بالدراسة والتحليل المنهجي والموضوعي واقع الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية والأوضاع المعيشية.
(كالملبس ، والمأكل ، والعادات والتقاليد ، والصلات المترسخة داخل المجتمع ، وعلاقة الحاكم بالمحكوم، ونظم الحكم والإدارة) التي كانت سائدة في الحقبة الزمنية من تأريخ العراق القديم ، والمجهولة في معالمها وحضارتها وتراثها لمعظم الأكاديميين والمهتمين بهذا الشأن.
وعلاوة على ذلك كانت مواقفه الوطنية المشرفة سواء على صعيد الإحزاب والحركات العراقية والكردية ، إذ عرف بعدائه الشديد للبعث الفاشي وإعتقل في مؤامرة الثامن من شباط الأسود عام ١٩٦٣ ، وإحتجز في سجن السدة وتعرض للتعذيب الوحشي وقلع الأظافر والمعاملة القاسية على يد السلطة القمعية آنذاك ، وبعد إطلاق سراحه لم يسلم من الملاحقات الإمنية والحزبية والمخابراتية ، ولكن فجأة توقف عطاؤه الزاخر وإنقطع إبداعه المتفوق نتيجةً لتهجيره قسراً من قبل جلاوزة النظام المقبور وأجهزته القمعية بطريقة همجية لم تراعِ مكانته العلمية وخبرته المتراكمة وإنسانيته الرفيعة ، أذ جرى إقتياده وإعتقاله بشكل سافر ومهين وأمام مرأى الموظفين في دائرته (مفتشية آثار بابل) في مدينة الحلة عام ١٩٨٠ ، وبحجة التبعية الإجنبية وفقاً للقرار رقم (٦٦٦) " السيئ الصيت " ، حيث إسقطت الجنسية العراقية عنه وصودرت ممتلكاته على نحو تعسفي مثل الآلاف من الكرد الفيليين ، ومنها أبحاثه ودراساته النفيسة التي لا تقدر بثمن ... فضاع جهد الرجل هباءً منثوراً بين ليلة وضحاها التي سجل فيها تأريخ العراق الزاهر مهد الحضارات العريقة منذ فجر الإنسانية على يد هولاكو العصر وأزلامه الظالمين ، ليعاني بعدها مرارة التهجير وشقاء الغربة والحياة القاسية في معسكرات اللاّجئين العراقيين في إيران، وأشتغل هناك في مهنة بسيطة بسبب ظروفه الصعبة لا تتناسب مكانته العلمية المعروفة على المستوى الإقليمي والدولي.. وتوفي في المنفى الإجباري / عام ٢٠٠٠ نتيجة إستشراء المرض وفقر الحال وضنك العيش ومرارات القهر والظلم التي أرهقت قلبه وعقله وجسده ... فتوقف نبضه ورحل عن هذه الدنيا ودفنت معه أسراره عن آثار العراق العظيمة ، وبالتالي فقدنا بحق شخصاً يمثل بحد ذاته ثروة وطنية وقومية لا يمكن تعويضها.. لم يذكره أحد ولو بكلمة طيبة.. لأنه خدم وطنه العراق بكل إخلاص وتفان فلقد مات في الغربة لم يمشي في جنازته أحد، ونقلاً عن الدكتور (عز الدين مصطفى رسول) رئيس إتحاد الأدباء الكرد الذي كان صديقاً متلازماً للمرحوم " طيب الله ثراه " وتحدث عن ما لم يذكره التأريخ ... إذ قال بحرف أن شاه محمد كلف بالتنقيب في منطقة أثرية بالقرب من جبال حمرين مع الأستاذين طه باقر وفؤاد سفر ومن خلال الحفريات أكتشفوا وجود حلقة وصل مهمة ومفصلية تربط بين حضارتي سومر وعيلام ، مما حدا بالطاغية المقبور خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي والمعروف في حينها بـ (السيد النائب) أن يأمر بأعلان المنطقة المكتشفة هي حضارة سامية كجزء من ماكنة الدعاية الفاشية الموجهة من قبل النظام المُباد ، ولكن هؤلاء العلماء الأفاضل رفضوا ذلك بشدة ولم ينصاعوا لمشيئة السلطان الجائر ولم ينفذوا مبتغاه المريض حفاظاً منهم على حقيقة التأريخ بكل أمانة وأخلاص.
وإستطرد رئيس إتحاد الأدباء الكرد قائلاً بعد قيام إنتفاضة آذار عام ١٩٩١ ، وإجراء إنتخابات برلمان كردستان العراق وتشكيل حكومة الإقليم ومؤسساتها ذهبت إلى وزير الثقافة (الأستاذ شيركو بيكس) وتحدث معه عن عالم الآثار شاه محمد ولا بد من إحتضانه وتوجيه دعوة له للعمل في الإقليم وتكريمه والإحتفاء به ، ثم كررت الأمر أيضا على وزير الثقافة اللاحق (الأستاذ جمال عبدون) ، ولكن مع الأسف لم نجد آذان صاغية ، وهكذا خسرنا قدرات هذا الرجل وطاقاته وإمكانياته من دون أن يثمنها أحد ، واليوم في العراق الجديد بعد مضي خمس سنوات على سقوط الصنم في ، لم يعاد إليه إعتباره حتى الآن من قبل أية حكومة عراقية.. عبر تكريمه وإقامة حفل تأبني له وتخصيص راتب تقاعدي مجز للعائلة المنكوبة مع تعويض مادي ومعنوي عن سنوات القهر والظلم وإعادة طبع مؤلفاته مجاناً على نفقة الدولة ، إضافة إلى إطلاق أسمه على أحدى الشوارع والمرافق الثقافية المهمة لكونه من المعالم والرموز التي يجب أن يحتفى بها بعد زوال شبح الدكتاتورية المقيتة (عدو الثقافة الأول).

الذكرى الثمانون للمؤتمر الوطني الأردني الأول

البدايات المبكرة للحركة الوطنية الأردنية المنظمة

هاني الحوراني

مرت قبل أيام الذكرى الثمانون لانعقاد المؤتمر الوطني الأردني الأول (٢٥ تموز ١٩٢٨) في مقهى حمدان الشهير في عمان، وبرغم أهمية المناسبة ومكانتها الخاصة في الوجدان الوطني الأردني، فقد كادت تمر من دون أن يلحظها أحد. وهكذا اقتصر الاحتفال بها على لقاء ضم بعض رموز المعارضة الذين أطلقوا "وثيقة لتجديد الميثاق الوطني" الذي كان قد أصدره المؤتمر الأول، وشكلوا لجنة تحضيرية لهذا الغرض.
ولقد ظلت للمؤتمر الوطني الأول، وللميثاق الوطني الصادر عنه، مكانة خاصة في ذاكرة الأردنيين السياسية حتى اليوم، يحتون إليها، ويستحضرونها في كل منعطف أو أزمة سياسية، كما تكررت المحاولات المعاصرة لإحياء صيغة "المؤتمر الوطني"، ولعقده كلما واجه الأردن تحد أو استعصاء جديد، لكن محاولات تجديد المؤتمر الوطني، باعتباره إطاراً للاجماع الوطني لم يقيض لها النجاح، برغم تعدد محاولات قوى المعارضة، وآخرها في تسعينيات القرن الفائت. ومع ذلك فإنه لا يزال هناك اعتقاد راسخ، يشبه الايمان الديني، بأن تجديد صيغة المؤتمر الوطني في حياتنا المعاصرة يشكل مقدمة لابد منها لشق طريق بديل للتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأردن.
والحنين الى نموذج المؤتمر الوطني الأول له ما يبرره من الناحية التاريخية والسيكولوجية، فقد انعقد في السنة نفسها التي أبرمت فيها المعاهدة الأردنية البريطانية الأولى، كما صدر خلالها أول دستور أردني (القانون الأساسي). ومن ناحية أخرى كان النضال السياسي الأردني قد دخل طوراً جديداً انتقل فيه زمام المبادرة القيادية الى الشخصيات والأحزاب السياسية الأردنية، بعد إبعاد قيادات حزب الاستقلال السوري والشخصيات العربية الأخرى التي كانت تشغل مواقع قيادية في الحكومات الأولى لشرقي الأردن، وتشكيلاته العسكرية الى خارج الأردن خلال عامي ٢٣ و١٩٢٤، بناء على ضغوط حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين. ولذلك ينظر الى المؤتمر الوطني الأول باعتباره التجسيد المحلي المبكر عن "الوطنية الأردنية" التي تشكلت في ذلك الوقت.

خلفيات إنعقاد المؤتمر

في ٢٥ تموز ١٩٢٨، انعقد في مقهى حمدان بعمان "أول مؤتمر عام يمثل البلاد وينطق باسمها" كما وصف في حينها، وذلك بحضور نحو ١٥٠ مندوباً يمثلون مختلف ألوية الأردن. أما موضوع المؤتمر وهدفه فهو إظهار اجماع وطني وشعبي أردني على رفض المعاهدة الأردنية- البريطانية الأولى، التي كانت قد وقعت في شباط من نفس العام، ولمقاومة ورفض الاجراءات والخطوات السياسية والدستورية والعملية التي هدفت لترسيم وإضفاء الشرعية على الهيمنة البريطانية، تجاهلت مطامح الشعب الأردني للاستقلال والتحرر، وقيدته بقيود التبعية. وقد اختتم المؤتمر في اليوم نفسه بإقرار "ميثاق" جسّد مطالب الاجماع الوطني والشعبي الأردني، كما انتخب "لجنة تنفيذية" موسعة لمتابعة قرارات المؤتمر والسهر على تنفيذها، وقامت الأخيرة بتسمية "لجنة إدارة" مصغرة من أعضائها لتكون بمثابة "قيادة يومية" للنضال الوطني الأردني.

وكانت هذه اللجنة برئاسة حسين الطراونة، وعضوية كل من هاشم خير، طاهر الجقة، سليم البخيت، أيوب فاخر، سليمان السوري الروسان، نمر الحمود، علي الكردي ومصطفى المحيسن.
جاء عقد المؤتمر الوطني الأول على خلفية جملة من التطورات السياسية التي تعود إلى بداية تأسيس الامارة وتشكيل أول حكومة مركزية في شرقي الأردن في نيسان ١٩٢١، بعيد انفصالها القسري عن سورية الكبرى. وقد اصطدمت الحكومات الاولى- التي تشكلت بتعاون بين الأمير عبدالله الأول والاستقلاليين العرب- اصطدمت منذ البداية بالالتزامات التي قطعها الأمير عبدالله على نفسه في مباحثاته مع تشرشل وزير المستعمرات البريطانية في القدس، (آذار ١٩٢١)، وهي الالتزامات التي كانت تعطي بريطانيا حق التدخل في الشؤون الداخلية للأردن لضمان أمن مصالحها الحيوية في فلسطين وسورية، وتمنح بريطانيا تسهيلات واسعة على صعيد المواصلات والدفاع، وبما يحول دون التعرض للهجمات المسلحة انطلاقاً من الأراضي الأردنية، كما تلزم الأردن بعدم افساح المجال أمام انطلاق العمليات المسلحة ضد قوات الانتداب الفرنسي على سورية، وقد تعهدت بريطانيا، في مقابل ذلك، بتقديم معونة مالية وعسكرية سنوية لقيام حكومة مركزية وبناء قوة عسكرية محلية في شرق الأردن.
وهكذا فقد اضطرت حكومة رشيد طليع الاولى ثم حكومته الثانية للاستقالة تحت تأثير الضغط البريطاني، وتلا ذلك طرد العناصر الوطنية والاستقلالية من جهاز الادارة والدرك، ولم يلبث أن أخرج الاستقلاليون العرب من البلاد كلياً في عام ١٩٢٤، حيث باتت قوة الدرك والشرطة والقوة السيارة تحت امرة القائد الانجليزي، وتشكلت "قوة الحدود" تحت اشرافه وادارته المباشرة. كما بسطت بريطانيا الاستعمارية رقابتها المباشرة على مالية الحكومة وأدخلت في موازنتها نفقات دار المعتمد البريطاني ونفقات قوة الحدود. ومنذ حزيران ١٩٢٦، حين شكل حسن خالد أبو الهدى حكومته الأولى، أصبح نصف أعضاء الحكومة من موظفي جهاز الانتداب البريطاني في فلسطين، كما أصبحت سائر الدوائر
المهمة تحت اشراف الموظفين المعارين من حكومة فلسطين الانتدابية.
لقد توجت هذه التنازلات والتراجعات أمام بريطانيا بتوقيع معاهدة شباط ١٩٢٨- أي المعاهدة البريطانية- الأردنية الأولى، ثم بنشر القانون الاساسي لشرق الأردن (الدستور) في نيسان ١٩٢٨، والذي أستمد من روح المعاهدة المذكورة من دون أن يكون للشعب الأردني أي رأي فيه. وقبل ذلك بقليل (كانون الثاني ١٩٢٨) منحت الحكومة الأردنية امتياز استغلال مياه نهري الأردن واليرموك لتوليد وتوزيع الطاقة الكهربائية في فلسطين وشرقي الأردن إلى شركة الكهرباء الفلسطينية، وهي الشركة اليهودية البريطانية المعروفة باسم مؤسسها الصهيوني بنحاس روتمبرغ. ثم عادت حكومة شرقي الأردن في حزيران ١٩٢٨ إلى الموافقة على طلب الشركة الداعي الى انشاء قرية على جسر المجامع، عند ملتقى نهري الاردن واليرموك، حيث قامت الحكومة ببيعها ستة آلاف دونم من أجل ذلك، وهو ما أثار المخاوف من امتداد الاستيطان اليهودي إلى أراضي شرقي الأردن.
وفي ١٧ حزيران ١٩٢٨ قامت حكومة حسن خالد، مطية الاستعمار البريطاني، بنشر قانون انتخابي جديد لأعضاء المجلس التشريعي، تمهيداً لقيام هيئة تمثيلية للمصادقة على معاهدة شباط مع بريطانيا والقانون الأساسي (الدستور). بيد أن هذا القانون كان موضع اعتراض ورفض الوطنيين الذين دعوا إلى مقاطعة التسجيل للانتخابات وعدم ممارسة الاقتراع احتجاجاً على بنوده غير الديمقراطية وارتباط تشكيله بالمصادقة على مشروع المعاهدة مع بريطانيا.
بدايات نشوء الحركة الوطنية الأردنية
المنظمة التحمت مطامح وتطلعات جماهير الأردن السياسية، منذ أواخر العهد العثماني، بالنضال القومي العربي من أجل التحرر والاستقلال في إطار دولة عربية واحدة، وخلال فترة الحرب العالمية الأولى، وبعدها، عبرت عرائض ومذكرات ومقابلات ممثلي وجهاء شرقي الأردن مع البعثات الاستطلاعية الغربية التي زارت المنطقة عن تعلقها بهذه الأهداف ورفضها ومقاومتها للإستعمار ومشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين.
بعد سقوط حكومة فيصل في دمشق تحولت شرقي الأردن إلى قاعدة خلفية للوطنيين العرب في نضالهم ضد الاستعمارين الفرنسي والبريطاني في سورية وفلسطين.
ومع قيام إمارة شرقي الأردن في نيسان ١٩٢١، التف الوطنيون الأردنيون حول "حزب الاستقلال العربي" الذي كان يضم مواطنين من مختلف أقطار المشرق العربي، ويسعى إلى تحويل شرقي الأردن إلى قاعدة ارتكاز سياسية وعسكرية لتحقيق وحدة البلاد السورية وتحررها.
بيد أن حزب الاستقلال العربي، الذي كان يضم النخب الوجاهية والبرجوازية العربية وقع في عدد من الأخطاء السياسية القاتلة، التي لم تلبث أن أدت إلى أبعاده عن شرقي الأردن في عام ١٩٢٤، فمن ناحية، وقع في وهم امكانية تحييد بريطانيا الاستعمارية في نضاله ضد الاستعمار الفرنسي في سورية، وفي امكانية تغليب تحالفه مع الأمير عبدالله على التزامات الأخير مع بريطانيا، بموجب مباحثات القدس المشار إليها آنفاً. ومن ناحية ثانية أهمل حزب الاستقلال المصالح المباشرة للشعب الأردني، بسبب عدم ادراكه ضرورة الربط الصحيح بين "الوطني" الأردني و"القومي" العربي، وتجاهله للخاص (الوطني) لحساب العام (القومي). وهو ما أدى إلى اندلاع العديد من التحركات والهبات والعصيانات الشعبية ذات الطابع المحلي بمعزل عن الاستقلاليين، بل أن هؤلاء انزلقوا، بحكم وجودهم في الحكومة وعلى رأس قوات الأمن، إلى الصدام مع التحركات والهبات الشعبية المتكررة في العشرينيات، مما عمق الفجوة بينهم وبين الجماهير الأردنية ومهد السبيل لابعادهم عن البلاد بسهولة ومن دون ردود فعل واسعة.
بعد خروج الاستقلاليين من الأردن عام ١٩٢٤، عاشت البلاد فراغاً سياسياً لغياب المعارضة الوطنية المنظمة، مما سهل إحكام سيطرة الانتداب البريطاني على جهاز الادارة والجيش، إلى أن تشكل أول حزب سياسي أردني في آذار ١٩٢٧، وهو "حزب الشعب"، الذي كان حزباً اصلاحياً هدفه السعي لنيل استقلال البلاد بالطرق المشروعة وتحسين الأوضاع الاقتصادية ونشر المعارف بين السكان وصيانة الحريات الفردية ونشر مبادئ المساواة والاخاء.
وكان من بين مؤسسي الحزب العديد من الشخصيات الأردنية التي كانت تنتمي إلى حزب الاستقلال أو تؤيد سياسته.
مع ابرام المعاهدة الأردنية –البريطانية الأولى في شباط ١٩٢٨ نشطت التظاهرات والتحركات الاحتجاجية في المدن وبين طلبة المدارس في آذار ونيسان وحزيران ١٩٢٨، وأمطر المواطنون الحكومة ببرقيات ومذكرات الاحتجاج، وسرعان ما تتوجت هذه المعارضة بالاتفاق على عقد أول مؤتمر وطني أردني لمناهضة معاهدة ١٩٢٨، وصياغة خطة عمل سياسية تستند إلى القواسم المشتركة
ومطالب الاجماع الوطني بين مثقفي البلاد وزعمائها. وهو ما تحقق في المؤتمر الأول الذي انعقد في تموز ١٩٢٨,

الميثاق الوطني: برنامج الاجماع للحركة الوطنية

تبنى المؤتمر الوطني الأول ميثاقاً ضم عدداً من المطالب السياسية المعتدلة التي تطالب بالاستقلال والسيادة، وقيام حكومة دستورية، وإرساء القواعد الدستورية والنيابية للحكم، كما رفض المؤتمر وعد بلفور الخاص بفلسطين، وطالب بإعادة تنظيم العلاقة مع بريطانيا على أساس أن انتدابها هو "مساعدة فنية نزيهة" من دون أن يمس ذلك بالسيادة الأردنية. وقد حرص الميثاق على عدم الاصطدام مع الامير عبدالله وحصر الصراع مع الاستعمار البريطاني، ما أمكن ذلك.

الأهمية التاريخية لانعقاد المؤتمر الأول

برغم ما يبدو من اعتدال ظاهر في صياغة عدد من مطالب وبنود الميثاق، الا انه تضمن عملياً المطالب الجوهرية للشعب الأردني في ذلك الحين. فهو قد تمسك بمطلب الاستقلال والسيادة الوطنية التامة ورفض المعاهدة المعقودة بين الأردن وفلسطين. هذا الترابط الذي سرعان ما تأكد في مواقف المؤتمرات الوطنية اللاحقة وفي الدور الذي لعبته اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني في أزجاء الدعم والمساندة للثورات والهبات الفلسطينية المبكرة، ولا سيما ثورة آب ١٩٢٩,
فمن الملفت للانتباه أن اللجنة التنفيذية للكومنترن (الأممية الثالثة) قد عدّت أحد أسباب انتفاضة آب ١٩٢٩ في فلسطين هو "الهيجان الجماهيري في شرقي الأردن بسبب المعاهدة التي أبرمها الأمير عبدالله مع الانجليز".
وفي المقابل نجد، أن الانجليز لجأوا أثناء الانتفاضة المذكورة في فلسطين إلى استخدام المدفعية لوقف موجات المتطوعين الأردنيين إلى فلسطين.
لقد استمرت صيغة المؤتمرات الوطنية كشكل للعمل السياسي الوطني الأردني عدة سنوات. فقد انعقد بعد ذلك المؤتمر الثاني في أيار ١٩٢٩، والثالث في أيار ١٩٣٠، والرابع في آذار ١٩٣٢، وتكمن أهمية هذه المؤتمرات في أنها جسدت إرادة الشعب الأردني في رفض معاهدة ١٩٢٨ ورفض الانتداب البريطاني على الأردن، وتبنيها لمبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية وجعل الحكومة مسؤولة أمام المجلس النيابي المنتخب من الشعب. لقد أسقطت المؤتمرات الوطنية، جراء تمثيلها الواسع، الغطاء عن الحكومات الأردنية المتخاذلة التي تعاقبت على البلاد وجردتها من الشرعية وأدت إلى عزلها والتنديد بها باعتبارها مطايا للاستعمار البريطاني. وهو ما يفسر تصاعد اجراءات الاعتقال والنفي والأبعاد التي لاحقت أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأول وقادة المعارضة، وتقييد الحكومة للنشاطات السياسية وحريات الاجتماع والتنظيم والصحافة من خلال سلسلة من التشريعات والاجراءات الاستثنائية التي عانى منها الأردن حتى وقت قريب.

حملات الثقافة الديمقراطية

جمال ناجي

الحوار أسلوب تفاهم ، والديمقراطية ثقافة قبل أن تكون ممارسة شعبية أو نخبوية ، لكن الاكتفاء بالجوانب النظرية التي تتحدث عن أهمية الحوار وضرورة ترسيخ النهج الديمقراطي لم تعد كافية ، إذ في الوقت الذي تنشغل فيه النخب وسائر الشرائح الاجتماعية في الحديث عن الديمقراطية ، فإن الكثير من الدول –خصوصا في العالم الثالث –تنحو الى تصميم مفاهيم ديمقراطية غير مبنية على الحوار الوطني بقدر ما هي مطروحة للاستهلاك الإنتخابي أو الموسمي ، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث أشكال من الخلافات وسوء الفهم بين أطراف المعادلة السياسية ، وهي الإختلافات التي يمكن تلافيها عن طريق الحوار الصريح الناضج الذي يثري تلك المفاهيم ويجترح الكثير من الحلول للإشكالات العالقة خصوصا في ميادين الثقافة الديمقراطية.
ويرى الكثيرون بأن الديمقراطية تعني انتخابات ومؤسسات مجتمع مدني وحسب ، ولا يمانعون في وجود مؤسسات ديمقراطية قبل نشر الثقافة الديمقراطية ، كما لا يتوقفون عند الحقيقة التي استغرق إنجازها مئات السنين من عمر البشرية وهي أن الإنتقال الى المراحل الديمقراطية يعني إحداث تأسيسات وتغييرات عميقة في طبيعة البناء الاجتماعي وفي الثقافة السياسية السائدة بحيث تشمل أنماط التفكير والسلوك الإنسانيين بمنأى عن الشعارات التي تدعو –بحسن نية – الى تحقيق او تكريس الديمقراطية من دون أن تقدم لها شيئا سوى التمسك بتلك المؤسسات على أهميتها وضرورة وجودها .
هكذا تبدو صورة الثقافة الديمقراطية في مراحلها الأولية : حماس منقطع النظير لديمقراطية لم تنعكس في الوعي الجمعي على شكل قناعات قابلة للممارسة الطوعية القائمة على احترام الرأي والرأي الآخر في سياق الحوارات الموضوعية التي ترسخ المباديء الديمقراطية وتصقل حضورها.
هذه الصورة تعكس فهما ملتبسا للفعل الديمقراطي ، لأنها تقوم على الإعتقاد بأن مؤشرات الحياة الديمقراطية تتمثل فقط في وجود المؤسسات التي تمارس أدوارها بحرية ، مع أن المؤشر الأكثر أهمية يتمثل في انتشار الثقافة التي تتوالد في كنفها تلك المؤسسات والمنابر القادرة على تشكيل وتعميم الحالة الديمقراطية.
كما ان هذه الصورة الملتبسة تطرح العديد من الأسئلة بشأن حاملي هموم الثقافة الديمقراطية ومن يتلقونها ويتوقون الى التعرف عليها، ومن هذه الأسئلة : هل لدينا ما يكفي من المفكرين الذين يسخرون أفكارهم وأقلامهم لنشر الوعي الديمقراطي في المجتمع ؟ وهل تمكنوا من تبوء المراكز السياسية التي تتيح لهم ترجمة أفكارهم تلك ؟ وهل قاموا بأدوارهم التنويرية حين أتيحت لهم فرص تسلم المراكز السياسية ؟ وهل تمكن الأفراد والجماعات من بلوغ مراحل التطبيق التلقائي للسلوك الديمقراطي وتحقيق التوافق المطلوب بين مفهوم الحرية وبين مختلف النشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، بما في ذلك سلامة التطبيق داخل المؤسسات الديمقراطية ؟
ولكي نكون أكثر تحديدا في تشخيصنا للتجارب الديمقراطية العربية فلا بد لنا من التنويه بأن الحوار –بوصفه لازمة ومقدمة أساسية للديمقراطية –لم يلق ما يكفي من الترحيب على أكثر من صعيد ، وليس أدل على ذلك من أن الحوارات التي تقيمها الأحزاب والنقابات ومراكز الدراسات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية حول الثقافة الديمقراطية والإصلاح السياسي وتطوير التشريعات والقوانين ، هذه الحوارات غالبا ما توصف بأنها " حملات علاقات عامة " وهو الوصف الذي ينم عن وجود مقاومة معلنة لمباديء الحوار ، ما ينفي عن أصحابه سمة الديمقراطية التي تعتمد الحوار أداة ووسيلة لتذليل العقبات وتقريب وجهات النظر والتوصل الى نتائج عملية تخدم المسار الديمقراطي وتؤهله لبلوغ مراحل متقدمة تعم الشرائح الإجتماعية التواقة لإبداء آرائها في كل ما يخص قضاياها الوطنية (وربما تقتضي أمانة التحليل والتفسير إلى توجيه السؤال المباشر التالي لمن يرون في الحوار مجرد حملات للعلاقات العامة : هل البديل المطلوب هو حملات للعلاقات الخاصة بدلا من العامة التي توطد أواصر التفاهم المبني على الحوارات المعلنة التي تستبعد الخاص وتتمسك بما هو عام استجابة لمتطلبات تنمية وتطوير المجتمعات؟